World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

تحديث سياسة برنامج الأغذية العالمي
بشأن تغير المناخ:
مخطط تفصيلي

الخلفية

1- تحدد سياسة برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) بشأن تغير المناخ (2017) المبادئ التوجيهية ونقاط الدخول البرامجية **للبرنامج** لدعم التكيف مع تغير المناخ وتعزيز قدرة سبل كسب العيش والنظم الغذائية على الصمود أمام الصدمات المناخية وعوامل الإجهاد. وخلص تقييم[1] عام 2022 لسياستي **البرنامج** بشأن تغير المناخ وبشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها (2011) إلى أنه في الفترة التي أعقبت إقرار المجلس التنفيذي للسياستين الأصليتين، تم تعميم العمل المناخي على نطاق المنظمة وازدادت البرامج التي تتناول آثار الكوارث على الأمن الغذائي والتغذية زيادة كبيرة. وأوصى التقييم بتحديث سياسة تغير المناخ لتعكس السياق الدولي المتطور، وتعكس الطبيعة الشاملة لتغير المناخ عبر عمليات **البرنامج** وتدمج الدروس المستفادة من تنفيذ السياسة.

السياق العالمي

أزمة المناخ هي أزمة إنسانية

2- منذ إقرار سياسة **البرنامج** الأولى بشأن تغير المناخ في عام 2017، فاجأ تسارع وتيرة وشدة الآثار المناخية الشديدة المجتمع العلمي نفسه.[2] ومن الواضح الآن أن آثار تغير المناخ ستواصل إرهاق النظام الإنساني الذي يكافح بالفعل لمواكبة الاحتياجات الإنسانية التي تواصل الارتفاع عند نقطة التقاطع بين النزاعات والصدمات الاقتصادية والبيئية.

3- وبين عامي 2010 و2020، كانت نسبة 83 في المائة من جميع الكوارث الناجمة عن المخاطر الطبيعية مرتبطة بظواهر مناخية متطرفة - الفيضانات والعواصف وحالات الجفاف وموجات الحرارة. وأدت هذه الكوارث مجتمعة إلى مقتل أكثر من 410 000 شخص وأثرت على 1.7 مليار شخص.[3] وفي عام 2022، دفعت الظواهر المناخية المتطرفة 57 مليون شخص إلى مستويات جوع[4] تصل إلى الأزمة أو الطوارئ وأدت إلى نزوح 32 مليون شخص داخل حدودهم.[5]

4- ويؤدي تغير المناخ إلى تحول أنماط الأزمات الإنسانية حيث أصبحت بعض المخاطر، مثل موجات الحر، أكثر شيوعا[6] بينما أصبحت مخاطر أخرى، مثل العواصف الاستوائية، أقل قابلية للتنبؤ بها. وستواصل آثار تغير المناخ تعميق عدم المساواة الاجتماعية

---

[1] **البرنامج**. 2023. *تقييم سياسات **البرنامج** للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ.*

[2] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2023. *تغير المناخ في عام 2023: تقرير تجميعي. ملخص لواضعي السياسات.*

[3] الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. 2020. *تقرير الكوارث العالمية لعام 2020.*

[4] شبكة معلومات الأمن الغذائي. 2023. *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2023*. على أن يتم تحديثه بإدخال أحدث الأرقام عند توفرها..

[5] مركز رصد النزوح الداخلي. *التقرير العالمي عن النزوح الداخلي لعام 2023.*

[6] يشير التقرير التجميعي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2023 إلى توقع حدوث موجات حارة وجفاف بشكل أكثر تواترا.

والاقتصادية، مما يؤدي إلى تفاقم تحديات الأمن الغذائي والتغذية التي تواجهها النساء والبنات والفئات الأخرى المتضررة بشكل غير متناسب، وتعزيز الأعراف الاجتماعية والحواجز الهيكلية التي تحد من قدرتهن على إدارة المخاطر. وعلى المستوى العالمي، تعتبر النظم الغذائية معرضة بشكل خاص لآثار الصدمات المناخية. كما أنها بحاجة إلى أن تتكيف مع عوامل الإجهاد الطويلة المدى التي تأتي مع أنماط الطقس الأكثر تقلبا والتي لا يمكن التنبؤ بها.[7] ويؤدي إنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها واستهلاكها إلى ثلث انبعاثات غازات الدفيئة العالمية - وهو دليل إضافي على أهمية النظم الغذائية المتنوعة والمنخفضة الكربون والقادرة على الصمود أمام مع المناخ.[8] ويعد الدعم الدولي المنسق للحكومات ضروريا لتحسين أداء النظم الغذائية وقدرتها على الصمود وضمان قدرة المجتمعات المحلية الضعيفة على تلبية احتياجاتها الغذائية والتغذوية في مناخ متغير.

لا تزال جهود تخفيف حدة تغير المناخ والتكيف معه قليلة جدا وبطيئة جدا

-5 في فبراير/شباط 2024، أنهى العالم أول 12 شهرا تجاوز فيها متوسط درجات الحرارة عتبة الاحترار العالمي الحرجة البالغة +1.5 درجة مئوية.[9] ويدل ذلك على أن نافذة الحد من الانبعاثات العالمية وتسريع الإجراءات التحويلية المطلوبة لإبقاء الاحترار العالمي بشكل دائم ضمن حدود +1.5 درجة مئوية المنصوص عليها في اتفاق باريس بدأت تنغلق.[10] وفي الوقت الحاضر، يتجه العالم نحو ارتفاع درجات الحرارة بما يتراوح بين 2.5 و2.9 درجة مئوية،[11] وهو ما سيؤدي إلى نقاط تحول في النظم الاجتماعية والبيئية ويحفز تصعيدا غير مسبوق في الاحتياجات الإنسانية. ولتجنب هذا السيناريو، على البلدان أن تزيد التزاماتها بشأن تخفيف حدة تغير المناخ وخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 42 في المائة على الأقل مقارنة بسيناريوهات السياسة الحالية للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف اتفاق باريس المتمثل في ارتفاع قدره 1.5 درجة مئوية.

-6 وعلى أساس اتجاهات الانبعاثات الحالية، يتوقع العلماء أنه قد يتم تجاوز حد ارتفاع درجة الحرارة البالغ 1.5 درجة مئوية بشكل دائم في وقت مبكر مثل عام 2030، مما سيكون له عواقب واسعة النطاق على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنظم الإيكولوجية والنظم الغذائية. وللتحضير لمثل هذا المستقبل، على البلدان أن تجمع بين الجهود الطموحة لتخفيف حدة تغير المناخ والاستثمارات العاجلة في المؤسسات والنظم والعمليات التي تعمل على تحسين إدارة المخاطر المناخية وتمكين التكيف مع آثار تغير المناخ.

-7 ومنذ إقرار سياسة **البرنامج** بشأن تغير المناخ لعام 2017، تزايدت بشكل كبير الحاجة إلى الاستثمار والتمويل لتعزيز قدرات سبل كسب العيش والنظم الغذائية المراعية للمناخ على التكيف وقدرتها على الصمود. وعلى الرغم من العلامات الواضحة التي تفيد بتسارع المخاطر والآثار المناخية في جميع أنحاء العالم، فإن فجوة التمويل للتكيف مع تغير المناخ في البلدان النامية تواصل الاتساع وتتراوح ما بين 194 مليار دولار أمريكي و366 مليار دولار أمريكي سنويا.[12]

-8 ولا تزال الحكومات والمجتمعات المحلية في البلدان الأكثر هشاشة وضعفا في العالم منفصلة للغاية عن التمويل الموجه للجهود المبذولة لإدارة المخاطر المناخية وتعزيز نظم التكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والاستعداد لحالات

---

[7] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. 2023. "قد يسجل الإعصار الاستوائي فريدي رقما قياسيا جديدا".

[8] Xu, X. and others. 2021. *Global greenhouse gas emissions from animal-based foods are twice those of plant-based foods*.

[9] خدمة كوبرنيكوس لتغير المناخ. 2024. "كوبرنيكوس: في عام 2024، شهد العالم أحر شهر يناير/كانون الثاني مسجل على الإطلاق".

[10] إتفاق باريس معاهدة دولية ملزمة قانونا دخلت حيز النفاذ في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 ويغطي الحد من تغير المناخ والتكيف معه وتمويله.

[11] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. *تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2023: تحقيق رقم قياسي جديد – درجات الحرارة تصل إلى مستويات قياسية جديدة، ومع ذلك يفشل العالم في خفض الانبعاثات (مرة أخرى)*.

[12] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2023. *تقرير فجوة التكيف لعام 2023: نقص التمويل. عدم الاستعداد – عدم كفاية الاستثمار والتخطيط في مجال التكيف مع المناخ يترك العالم معرضا للمخاطر*.

الطوارئ.[13،14] ويؤدي عدم وجود استثمارات استراتيجية في الوقت المناسب في مجال التكيف مع تغير المناخ، وكذلك عدم إدراج أصوات واحتياجات الفئات المهمشة، إلى خسائر وأضرار يمكن تجنبها للنظم الغذائية؛ وفي الوقت نفسه، يتزايد أثر المخاطر المناخية على الفئات السكانية الضعيفة، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة.[15] وتشهد المجتمعات المحلية الآن تغير المناخ على نطاق زمني يمتد لأسابيع وشهور، وليس سنوات وعقود في المستقبل.

عرض القيمة الذي يقدمه البرنامج

9- إن الفشل المزدوج في تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه له تداعيات كبيرة بالنسبة للخسائر والأضرار في البلدان حيث يعمل **البرنامج** ويهدد بزيادة الاحتياجات الإنسانية. وفي هذا الواقع التشغيلي الجديد، على **البرنامج** أن يعطي الأولوية للتخطيط والشراكات وقرارات الاستثمار من أجل:

- الاستجابة بشكل أكثر كفاءة وفعالية لاحتياجات الأمن الغذائي والتغذية المرتبطة بالآثار المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ؛
- تعزيز التكيف مع تغير المناخ وإدارة المخاطر المناخية وقدرات المجتمعات المحلية والمؤسسات على الصمود في السياقات المعرضة للمخاطر والضعيفة؛
- تسخير قيادته الفكرية وخبرته التقنية وحضوره الميداني لتسريع التنبؤ بالمناخ وحماية المناخ في البيئات الهشة؛
- الحد من بصمته البيئية والكربونية عبر جميع البرامج والعمليات.

10- واستنادا إلى الدروس المستفادة خلال المرحلة الأولى من تنفيذ سياسة تغير المناخ (2017-2023)، سيعطي **البرنامج** الأولوية للمبادئ التالية في المرحلة التالية:

1) التوقع والاستعداد والحماية

غالبا ما يمكن التنبؤ بالصدمات المناخية، وأصبحت الأساليب العلمية المستخدمة للتنبؤ بها موثوقة بشكل متزايد. ويؤدي العمل الوقائي إلى إنقاذ الأرواح وتوفير الوقت والمال – على النحو الذي يتضح من خلال اتساع نطاق برامج الإنذار المبكر والعمل الاستباقي في **البرنامج** مدى السنوات الخمس الماضية. ومن خلال بناء عتبات واضحة للعمل والعمل بالتعاون مع الشركاء من الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، يقوم **البرنامج** بتحذير المجتمعات المحلية من الصدمات المناخية الوشيكة ويطلق الحملات المحلية للاستعداد والوقاية التي تساعد الناس على التعامل مع الآثار المتوقعة.

2) التقييم والتكامل وإضفاء الطابع المحلي

تظهر الأدلة المستمدة من برامج **البرنامج** بشأن القدرة على الصمود والمناخ[16،17] أن قدرة المجتمعات المحلية على الصمود أمام الصدمات المناخية تتحدد بمدى قدرة الناس على الحصول على الموارد وقدرتهم على تنظيم أنفسهم قبل وأثناء أوقات الحاجة. وبالنسبة **للبرنامج**، هذا يعني تنفيذ برامج قائمة على الوعي بالمخاطر ومتكاملة تركز على نهج متوازن لتعزيز رأس المال البشري والاجتماعي

---

[13] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2023. *تمويل التنمية من أجل الهشاشة المتعلقة بالمناخ والبيئة: تبريد النقاط الساخنة*.

[14] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2021. *تمويل المناخ من أجل الحفاظ على السلام: جعل التمويل المناخي يعمل في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع*. ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2023. *تمويل التنمية من أجل الهشاشة المتعلقة بالمناخ والبيئة: تبريد النقاط الساخنة*.

[15] وفقا لتقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعنون التركيز العالمي على العمل المناخي، يعيش الملايين من اللاجئين والنازحين وعديمي الجنسية في "النقاط المناخية الساخنة"، حيث يفتقرون عادة إلى الموارد اللازمة للتكيف مع بيئة غير مضيافة بشكل متزايد.

[16] **البرنامج**. 2023. *النيجر، تعلم القدرة على الصمود في منطقة الساحل: تقييم الأثر*.

[17] **البرنامج**. 2021. *العمل قبل الفيضان لحماية الفئات الأكثر ضعفا: إستعراض مستقل للتحويلات النقدية الاستباقية **للبرنامج** في بنغلاديش*.

والطبيعي والإنتاجي والمالي والسياسي. وفي السياقات التي يعاني فيها هذا التوازن من عيوب مزمنة وهيكلية، تتطلب هذه البرامج أن يتحول **البرنامج** بعيدا عن الدور الذي يركز على التوزيع والتنفيذ، والحفاظ بدلا من ذلك على التركيز الاستراتيجي على تمكين الجهات الفاعلة المحلية وقدراتها وقيادتها وحوكمتها.

3) **التعبئة والتحفيز والشراكة**

إن الضعف أمام تغير المناخ متعدد الأبعاد. كما أنه يتعلق بالفقر الناجم عن انخفاض الدخل، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وانعدام الأمن البشري وأمن الدولة. والحلول لمشكلة الضعف متعددة الأبعاد بالقدر نفسه وتتطلب شراكات مؤسسية وتمويلية قوية في محور العمل المتعلق بالأمور الإنسانية والتنمية والسلام والمناخ. وتظهر الدروس المستفادة من المرحلة الأولى من برامج المناخ والقدرة على الصمود التي ينفذها **البرنامج** أن النُهج الأكثر فعالية للتكيف مع تغير المناخ - مثل البرنامج المتكامل للقدرة على الصمود الذي ينفذه **البرنامج** في منطقة الساحل أو برنامجه العالمي للعمل الاستباقي - متكاملة مؤسسيا وماليا. وهي تسلسل وتجمع مختلف مصادر التمويل الإنساني والإنمائي والمناخي وتقيم شراكات مستدامة بين الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث والجهات الفاعلة المحلية. وإلى جانب العمل كقاعدة تمويل أكثر استدامة، تعمل هذه الشراكات أيضا على زيادة الوعي بالتكيف مع تغير المناخ وتحفيز توليد الأدلة وتبادل المعرفة.

نظرية التغيير

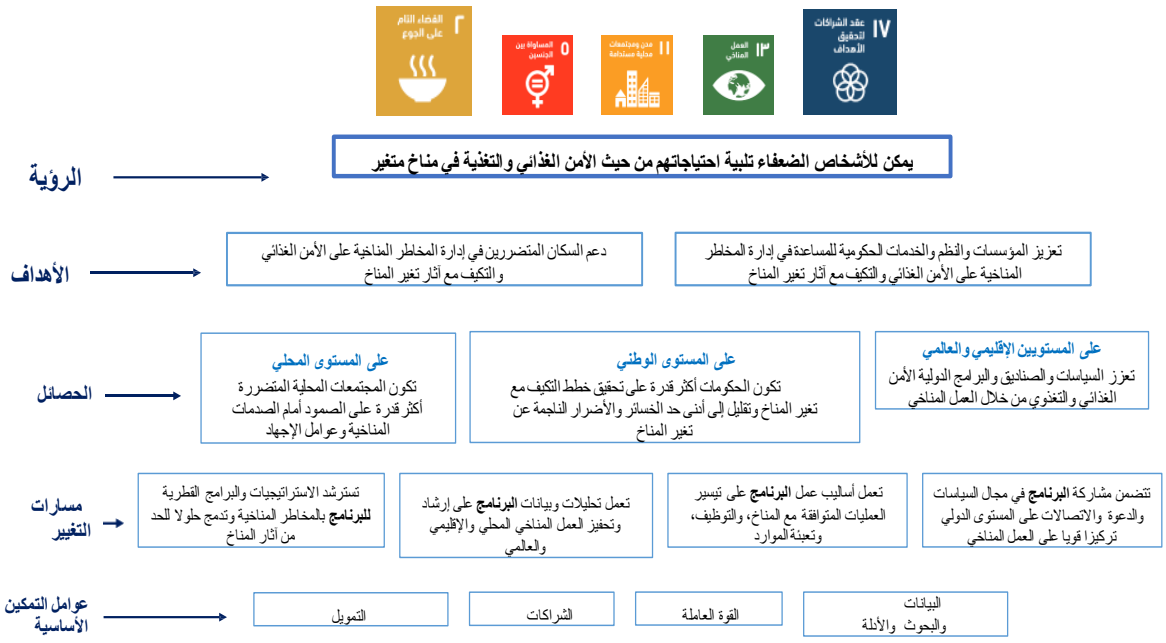

11- تماشيا مع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** واستنادا إلى سلسلة من المشاورات الداخلية والخارجية، تحدد سياسة **البرنامج** المحدثة بشأن تغير المناخ **رؤية** تفيد بأن الأشخاص المعرضين للصدمات وعوامل الإجهاد المناخية يمكن أن يلبوا احتياجاتهم من حيث الأمن الغذائي والتغذية في مناخ متغير. وسيتم تحقيق هذه الرؤية من خلال **هدفين** متكاملين:

1) دعم السكان المتضررين في إدارة المخاطر المناخية على الأمن الغذائي والتكيف مع آثار تغير المناخ.

2) تعزيز المؤسسات والنظم والخدمات الحكومية للمساعدة في إدارة المخاطر المناخية على الأمن الغذائي والتكيف مع آثار تغير المناخ.

12- وسيتم تحقيق هذين الهدفين من خلال ثلاث **حصائل** على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية تتعلق بقدرة المجتمعات والمؤسسات المحلية على الصمود، وقدرة المنظمات الحكومية على التكيف، وإدماج الأمن الغذائي والتغذية في السياسات والصناديق والبرامج الإقليمية والعالمية المتعلقة بالمناخ. ولا تستبعد هذه الحصائل بعضها البعض ويمكن أن تتقاطع في السياقات التي ترتبط فيها البرامج المجتمعية للتكيف والقدرة على الصمود مع الجهود الرامية إلى تعزيز نظم إدارة مخاطر المناخ أو الكوارث والتخطيط للاستعداد لحالات الطوارئ أو تُكملها.

13- **مسارات للتغيير:** لتيسير تحقيق هذه الحصائل، سينشئ **البرنامج** مسارات تكميلية للتغيير، بما في ذلك من خلال استراتيجياته وبرامجه القطرية؛ وتحليل المخاطر المناخية وتوليد البيانات؛ والعمليات التشغيلية وعمليات التوظيف وأساليب العمل؛ والمشاركة في السياسات والدعوة والاتصالات على المستوى الدولي. وعلى سبيل المثال، لضمان إدماج التكيف مع تغير المناخ عبر تدخلات **البرنامج** على المستوى القطري، يجب أن تكون الخطط الاستراتيجية القطرية قائمة على الوعي بالمخاطر ومتوائمة مع احتياجات وأولويات التكيف مع تغير المناخ على المستويين الوطني والمحلي. وستكون الأدلة والتحليلات الناشئة عن المشروعات الخاصة بالمناخ والمتعلقة بالمناخ أساسية لتوضيح "ما يصلح" في سياقات المخاطر المختلفة. كما أن تبسيط وتعميم أساليب العمل للوصول إلى التمويل الخاص بالمناخ والتخطيط له وتنفيذه وتوظيف الخبرات التي تركز على المناخ والاحتفاظ بها وتدريبها سييسر أيضا العمليات المتوافقة مع المناخ. وعلاوة على ذلك، فإن فعالية **البرنامج** في تعزيز الحلول المناخية ومناصرتها في المنتديات الدولية للسياسات ستعتمد على الجهود المتسقة على مستوى الإدارة العليا، وكذلك على نهج استراتيجي ومنهجي للشراكات الداخلية والخارجية.

14- **مسألة شاملة:** على الرغم من أن مجموعة التدخلات على المستوى القطري تختلف وفقا لخصائص المخاطر المناخية وبيئة السياسات والإطار المؤسسي على المستوى الوطني، فإن العمل المناخي في **البرنامج** عمل شامل وذو صلة لجميع الوظائف التشغيلية والبرامجية. ولذلك، فإن سياسة تغير المناخ تتواءم بشكل وثيق مع سياسة القدرة على الصمود (2024)؛ والإطار المفاهيمي للحد من مخاطر الكوارث (2024)؛ والسياسة البيئية (2017)؛ وسياسة الاستعداد لحالات الطوارئ (2017)؛ وسياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية (2019)؛ وسياسة تعزيز القدرات القطرية (2022)؛ وسياسة المساواة بين الجنسين (2022)؛ وسياسة الحماية والمساءلة (2020)؛ والسياسة المقبلة بشأن التغذية المدرسية (2024) والسياسة المقبلة بشأن إضفاء الطابع المحلي (2025).[18]

الحصيلة 1: تكون المجتمعات المحلية المتضررة أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات المناخية وعوامل الإجهاد.

15- **تخفيف آثار تغير المناخ:** تساعد برامج **البرنامج** المتعلقة بإنشاء الأصول وسبل كسب العيش[19] على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة عن طريق استعادة التربة والنظم الإيكولوجية، ودعم الزراعة المتجددة والمستدامة، واستخدام سلاسل القيمة القصيرة والتي تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد من أجل المشتريات. وتماشيا مع مبادرة الأمم المتحدة "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء"،[20] يقوم **البرنامج** بتحديد الحلول التي تعزز الاستدامة البيئية عبر عملياته الخاصة بسلسلة الإمداد - من مرحلة تدبير الموارد إلى النقل والتخزين - والحد من البصمة الكربونية لعملياته الميدانية من خلال زيادة كفاءة استخدام الطاقة في أسطوله ومبانيه، وتوجيهات السفر المراعية للكربون، وتنفيذ مبادئ الاقتصاد الدائري.[21]

16- **التكيف مع تغير المناخ:** تدعم برامج **البرنامج** المتعلقة بإنشاء الأصول وسبل كسب العيش جهود التكيف التي تقودها جهات محلية وتوسيع نطاق حلول التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية. ومن خلال العمل مع مجموعة من الشركاء المحليين، يدعم **البرنامج** استعادة النظم الإيكولوجية والبنية التحتية المتدهورة ويعزز الممارسات الزراعية الإيكولوجية والمتنوعة، واعتماد "المهارات

[18] *خلاصة السياسات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية* (WFP/Executive Board.2/2023/4-C)..

[19] يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع www.wfp.org.

[20] "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء" هي مبادرة على مستوى الأمم المتحدة يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

[21] ستضاف روابط لسياسة **البرنامج** بشأن البيئة واستراتيجية الاستدامة والمنافع المشتركة لبرامج القدرة على الصمود القائمة على النظم الإيكولوجية في مرحلة لاحقة، بمجرد الانتهاء من وضع السياسات.

الخضراء" والممارسات الزراعية القادرة على الصمود أمام تغير المناخ، وزيادة كفاءة الموارد الطبيعية في النظم الغذائية وسلاسل القيمة. وتشكل برامج القدرة على الصمود التي ينفذها **البرنامج** مكونا أساسيا في حافظة التكيف المجتمعية الخاصة به، مما يتيح العمل المحلي والتعاوني مع المؤسسات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات التي تقودها النساء. ويتضمن نهج **البرنامج** تطبيق منظور للقدرة على الصمود على التجهيز والتخزين في مرحلة ما بعد الحصاد، وحماية الأصول الإنتاجية ضد المناخ، وتوفير الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.[22] وينطوي النهج أيضا على دعم المؤسسات المحلية في حماية مكاسب القدرة على الصمود وتعزيز التعافي من الصدمات والكوارث المناخية، بما في ذلك من خلال تعزيز البنية التحتية المجتمعية والتخطيط لاستخدام الأراضي بشكل قائم بقدر أكبر على الوعي بالمخاطر. في هذا السياق، سيعمل **البرنامج** أيضا على تعزيز القدارت على التكيف مع تغير المناخ في المناطق شبه الحضرية التي تضم أعدادا كبيرة من الأشخاص الضعفاء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وستتم تكملة ذلك بزيادة التركيز على الممارسات والسلع المتوافقة مع المناخ في سلاسل الإمداد عبر عمليات **البرنامج**.

17- **الاستعداد للكوارث والحد من المخاطر:** يتطلب الحد من الاحتياجات الإنسانية في عصر تتزايد فيه الكوارث المناخية المتكررة مزيجا من جهود التكيف الطويلة الأجل والتدخلات القصيرة الأجل في مجال الاستعداد للكوارث والحد من المخاطر والحماية. وفي هذا الصدد، يلتزم **البرنامج** بتعزيز البروتوكولات المجتمعية والوطنية للاستعداد لحالات الطوارئ؛ وتمكين الوصول بشكل أفضل وأكثر إنصافا إلى معلومات الطقس؛ وزيادة نطاق نظم الإنذار المبكر بالمناخ وموثوقيتها وإمكانية الوصول إليها؛[23] وتفعيل وتنفيذ خطط الطوارئ المحلية للعمل الاستباقي؛[24] وتعزيز قدرة سلاسل الإمداد العالمية والمحلية على الصمود بالتشاور مع الأشخاص المتضررين، بما في ذلك الفئات المهمشة والمنظمات المحلية التي تقودها النساء؛ وتوسيع نطاق حلول تمويل التصدي لمخاطر الكوارث للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والعمليات الإنسانية.[25] وعبر حافظته من برامج التكيف والقدرة على الصمود التي تقودها الجهات المحلية، سيعطي **البرنامج** الأولوية لمستوى عال من التكامل مع النظم والخدمات التي تتيح التنبؤ بالمناخ وتحقق الحماية المالية.

18- **وفي ما يتعلق بجميع الأنشطة ضمن الحصيلة 1**، سيولي **البرنامج** الاعتبار الأول للناس، مما يعني أن جميع الفئات الاجتماعية التي تتأثر بشكل غير متناسب بأزمة المناخ،[26] وخاصة النساء والبنات، تُشارك وتحظى بالدعم في جميع جوانب الحماية المادية والمالية. وقد قاد **البرنامج** جهود حصول المرأة على التأمين ضد المخاطر المناخية[27] والشمول المالي[28] وسيواصل إشراك جميع الفئات المتضررة في تشكيل العمل المناخي الفردي والجماعي.[29]

19- **العمل المناخي لصالح النساء والبنات:** تؤثر آثار تغير المناخ على الجميع، ولكن ليس بالتساوي؛ إذ تتأثر النساء والبنات بشكل غير متناسب بالصدمات والضغوط المناخية. ويجعل عدم المساواة في الأدوار والمسؤوليات من الصعب على النساء والبنات الوصول إلى الأراضي والخدمات المالية والمعلومات وممارسة السيطرة عليها والمشاركة في صنع القرار في ما يتعلق بتخصيص الموارد الطبيعية. ويؤدي ذلك إلى تفاوتات من حيث التعرض لعوامل الإجهاد والصدمات المناخية، والقدرات على التكيف، وأفضليات

---

[22] **البرنامج**. 2023. *تغيير الحياة - الحماية الاجتماعية*.

[23] **البرنامج**. 2023. *توقع مخاطر الطقس والمناخ*.

[24] يتاح مزيد من المعلومات عبر الموقع www.wfp.org.

[25] يتاح مزيد من المعلومات عبر الموقع www.wfp.org.

[26] الهدف 2 من سياسة المساواة بين الجنسين لعام 2022 (WFP/EB.1/2022/4-B/Rev.1) هو "معالجة الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة بين الجنسين التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية".

[27] **البرنامج**. 2023. *حماية المخاطر المناخية للمجتمعات المحلية والبلدان الضعيفة – 2023*.

[28] **البرنامج**. 2023. *تمويل المنظور الجنساني والمخاطر – من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي: أمثلة على التمويل الشامل لمخاطر الكوارث في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وغرب أفريقيا*.

[29] ستتواءم هذه السياسة بشكل وثيق مع سياسة المساواة بين الجنسين لعام 2022 (WFP/EB.1/2022/4-B/Rev.1).

وخيارات الاستجابة لتغير المناخ، والمشاركة في السياسات المستجيبة للمناخ. وعلى سبيل المثال، تتعرض موارد المياه لضغوط متزايدة، وتتحمل النساء والبنات عبء جلب المياه في 80 في المائة من الأسر في العالم التي تفتقر إليها.[30] وعليهن السير لمسافات بحثا عن الموارد الشحيحة، مما يزيد من تعرضهن للعنف الجنساني ويحد من الوقت المتاح لهن للانخراط في الفرص الاقتصادية والتعليمية. وتشير التقديرات الآن إلى أن تغير المناخ سيؤدي إلى نهاية مفاجئة لتعليم نحو 12.5 مليون بنت كل عام.[31] ويتطلب فهم الآثار المختلفة لتغير المناخ إدراج أصوات واحتياجات الأشخاص الأكثر تهميشا بشكل عادل ومتعمد في تصميم برامج **البرنامج** وتنفيذها. ***[على أن يتم صقل الفقرة بشكل أكبر على أساس مشاورات إضافية]***.

الحصيلة 2: تكون الحكومات أكثر قدرة على تحقيق خطط التكيف مع تغير المناخ وتقليل الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ إلى أدنى حد.

20- يعمل **البرنامج** مع الحكومات لتعزيز تحليل المخاطر المناخية في ما يتعلق بالأمن الغذائي من أجل إرشاد تصميم وتنفيذ السياسات الزراعية، وخطط التكيف الوطنية، والخطط الوطنية لإدارة الكوارث، والمساهمات المحددة وطنيا في اتفاق باريس. ويقدم **البرنامج** أيضا المشورة إلى المؤسسات الحكومية بشأن مجموعة من خدمات إدارة المخاطر المناخية والاستعداد للكوارث.

21- ومنذ اعتماد أول سياسة بشأن تغير المناخ في عام 2017، قام **البرنامج** بتوسيع نطاق دعمه للمؤسسات الوطنية والمحلية وتعزيز القدرات والنظم الحكومية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. ويشمل الطلب الحكومي على هذا الدعم جميع مراحل تصميم السياسات والتخطيط الاستثماري وصنع القرار. ولتلبية هذه الحاجة، يستفيد **البرنامج** من خبرته التقنية في إدارة المخاطر المناخية ومخاطر الكوارث،[32] وإدارة الموارد الطبيعية المجتمعية، وتنويع سبل كسب العيش، والحماية الاجتماعية؛ وحضوره الميداني الواسع النطاق، بما في ذلك في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات؛ ونظمه لتوصيل المساعدات النقدية والغذائية؛ وشراكاته الواسعة مع المؤسسات المحلية (بما في ذلك المدارس ومجموعات المزارعين)؛ وقدرته على التنفيذ بسرعة وعلى نطاق واسع.

22- وسيواصل **البرنامج** العمل مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة لإجراء التحليل القطري للمخاطر المناخية وآثارها، بما في ذلك من خلال التحليل المتكامل للسياق، وموجزات المخاطر المناخية الوطنية، ونمذجة المناخ والتنبؤ به. وترشد هذه المشاركة عملية وضع الخطط الاستراتيجية القطرية وتحديثها.

23- و**البرنامج** ملتزم بالعمل مع شركائه الإنسانيين والإنمائيين لدعم الحكومات في تصميم وتنفيذ مشروعات التكيف مع تغير المناخ التي تقلل المخاطر المناخية التي يتعرض لها الأمن الغذائي. ويشمل ذلك تيسير وصول الحكومة إلى أدوات التمويل المناخي الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف،[33] والدعوة إلى العمل المناخي الخاص بسياق محدد على المستوى الوطني من خلال مكاتبه القطرية. ومن خلال الاستفادة من خبرته وقدرته في الحد من مخاطر الكوارث والاستعداد لحالات الطوارئ، سيكون **البرنامج** متاحا للعمل كشريك منفّذ للحكومات التي تتلقى التمويل من آليات تمويل الخسائر والأضرار[34] ويهدف إلى إضفاء الطابع المحلي على الدعم المقدم عن الخسائر والأضرار. ومن خلال تكامل أكثر انتظاما بين البرامج الخاصة بالمناخ والمتعلقة بالمناخ، سيستفيد **البرنامج** من إزالة المخاطر التي تواجه النظم الغذائية وتحويلها باعتبارها نقاط دخول رئيسية للعمل المناخي. وسينصب تركيزه على النظم الغذائية المحلية المستدامة والقادرة على الصمود التي تخدم أيضا الأشخاص الذين غالبا ما يستبعدون من استثمارات التكيف مع تغير المناخ - بما في ذلك النساء والشباب ومجموعات السكان الأصليين. وعلى سبيل المثال،

---

[30] منظمة الصحة العالمية. 2023. *التقدم المحرز في مجال مياه الشرب المنزلية والصرف الصحي والنظافة للفترة 2000-2022: تركيز خاص على المنظور الجنساني*.

[31] صندوق ملالا. 2021. *مستقبل أكثر اخضرارا وعدالة: لماذا يحتاج القادة إلى الاستثمار في المناخ وتعليم البنات*.

[32] يتماشى نهج **البرنامج** لإدارة مخاطر المناخ مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث.

[33] **البرنامج** معتمد لدى كل من الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف.

[34] شهدت الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تفعيل صندوق الخسائر والأضرار الجديد. ويمكن الاطلاع على نص القرار هنا.

من خلال مفهوم الوجبات المدرسية الصديقة للكوكب، ييسر **البرنامج** حافزا موجها للحد من الممارسات الزراعية غير المستدامة،[35] ومنع فقدان الأغذية على طول سلاسل الإمداد، وتوسيع نطاق الحلول للطهي النظيف والطاقة النظيفة، وتعزيز التثقيف بشأن تغير المناخ.

الحصيلة 3: تعزز السياسات والصناديق والبرامج الدولية الأمن الغذائي والتغذوي من خلال العمل المناخي.

24- **مناصرة عالمية للعمل المناخي:** من خلال الاستفادة من حضوره في عمليات السياسات والشبكات والشراكات المتعددة الأطراف، يناصر **البرنامج** إدماج الأمن الغذائي والتغذية في السياسات المتعلقة بتغير المناخ، وآليات التمويل والمبادرات المواضيعية على المستوى العالمي. ومن خلال هذه الجهود، يسعى **البرنامج** أيضا إلى تعزيز تمكين النساء والبنات في العمل المناخي الدولي.[36،37]

25- وتستند هذه المشاركة إلى الأدوار الحالية **للبرنامج** كمراقب نشط لعملية مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وعضو في أفرقة الخبراء التقنية المرتبطة به؛[38] وكعضو في المجموعة الفرعية المعنية بالمناخ التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ وكعضو في الفريق الاستشاري التقني لشبكة سانتياغو المُشكّلة حديثا والمعنية بالخسائر والأضرار.[39] وسيحافظ **البرنامج** على مشاركته النشطة في المبادرات المواضيعية العالمية مثل مبادرة الإنذارات المبكرة للجميع، وشراكة العمل المبكر القائم على الوعي بالمخاطر، وإطار تمويل الرصد المنهجي، ومبادرة الدرع العالمي لمكافحة مخاطر المناخ، من بين مبادرات أخرى.[40]

26- **مناصرة العمل المناخي في السياقات الهشة:** إستكمالا لمشاركته الدولية في مجال السياسات، سيتعاون **البرنامج** مع الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لمناصرة زيادة تدفقات التمويل المناخي إلى الأشخاص الذين يواجهون الأزمات الثلاثية المتمثلة في الضعف المناخي، والهشاشة والنزاع، وانعدام الأمن الغذائي. وبناء على تعهده بدعم إعلان الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف بشأن المناخ والإغاثة والتعافي والسلام،[41] قام **البرنامج** بصياغة طموحات عالمية قابلة للقياس ووضع ذخيرة من المشروعات لتوسيع نطاق العمل المناخي في السياقات الهشة.[42]

27- وبالتعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها، سيدعم **البرنامج** اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وغيرها من العمليات المتعددة الأطراف بمدخلات تحليلية وتقنية للمساعدة في تحقيق إعلان مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين بشأن الأغذية والزراعة.[43] ويمثل هذا الإعلان مرحلة رئيسية في الاعتراف الرسمي بالحاجة إلى تحويل النظم الغذائية والزراعة لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل لاتفاق باريس والحد من الاحترار العالمي.[44]

---

[35] **البرنامج**. 2023. *نهج **البرنامج** إزاء الوجبات المدرسية المراعية للكوكب*.

[36] لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على تقرير قوة المساواة بين الجنسين لتحقيق الأمن الغذائي، 2020.

[37] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. 2023. *العدالة المناخية النسوية: إطار للعمل*.

[38] **البرنامج** عضو في فريق الخبراء التقنيين المعني بالإدارة الشاملة للمخاطر في إطار آلية وارسو الدولية.

[39] سيقدم الفريق الاستشاري التقني الدعم إلى المجلس الاستشاري لشبكة سانتياغو المعنية بالخسائر والأضرار، الذي يقوده مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

[40] سيظل **البرنامج** أيضا نشطا في شراكاته مع آلية نظم المخاطر المناخية والإنذار المبكر ومنتدى تطوير التأمين.

[41] انظر إعلان الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن المناخ والإغاثة والتعافي والسلام.

[42] لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على مسار تسريع الاستثمار في مجالي المناخ والقدرة على الصمود الخاصة **بالبرنامج**.

[43] متاح هنا.

[44] لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الأهداف الشاملة لاتفاق باريس.

عوامل التمكين الأساسية

28- **التمويل:** يجب أن يكون **البرنامج** مستعدا لتلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذية في بيئة مخاطر متزايدة السلبية وسريعة التغير. وستتطلب الزيادة المتوقعة في الصدمات وعوامل الإجهاد المناخية في السنوات المقبلة المزيد من الاستثمارات الموجهة لضمان أن تكون جميع عمليات **البرنامج** متوافقة مع المناخ وقائمة على الوعي بالمخاطر. وسيشمل ذلك تخضير عمليات سلسلة الإمداد في **البرنامج** وتحليل مخاطرها. وبالتوازي مع تعزيز الخطط الاستراتيجية القطرية بدعم من صناديق المناخ الثنائية والمتعددة الأطراف[45] ودمج مختلف مصادر التمويل الإنساني والإنمائي والمناخي والمواضيعي، سيقوم **البرنامج** بتوسيع وتنويع مصادر تمويله لضمان تمويل أكثر مرونة وقابلية للتنبؤ ومتعدد السنوات لبرامج المناخ والقدرة على الصمود.[46] وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم **البرنامج** بتعزيز نظمه الخاصة بالرصد الداخلي لتتبع التمويل الخاص بالمناخ والمتعلق بالمناخ والإبلاغ عنه.

29- **الشراكات:** كجزء من خطة تنفيذ سياسة تغير المناخ، سيقوم **البرنامج** برسم خريطة لشراكاته العالمية والإقليمية والقطرية الحالية المتعلقة بالعمل الخاص بالمناخ والمتعلق بالمناخ. واستنادا إلى هذا التحليل، سيقوم **البرنامج** بإنشاء وتعزيز الشراكات ذات الصلة مع الشركاء الحكوميين؛ وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ والمؤسسات المالية الدولية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والجهات المانحة من القطاعين العام والخاص؛ والجمعيات والمؤسسات الخيرية؛ وشركاء البحث والمعرفة والاتصال لضمان دعم عالي الجودة لحافظته بشأن التكيف مع تغير المناخ وإدارة المخاطر المناخية.[47]

30- ولتحسين نوعية البرامج القطرية للأمم المتحدة وأثرها، سيعمل **البرنامج** مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على تنفيذ استراتيجية مشتركة للعمل الاستباقي[48] لحماية الأمن الغذائي للناس وتحسين التغطية الجغرافية ودرجة توقع آليات التنبؤ بالصدمات التي تؤثر على الزراعة والأمن الغذائي. وستكون أولوية أخرى هي الدعم المتسق والمعزز تبادليا بين **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة لأولويات الأغذية والزراعة المستدامة في الصناديق والسياسات المناخية الدولية - بناء على إعلان الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف بشأن الأغذية والزراعة[49] وعملية مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالنظم الغذائية. وسيركز التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على إزالة المخاطر في سلاسل القيمة الزراعية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك من خلال البرامج القائمة على التأمين، وإدخال وتوسيع نطاق ممارسات وتكنولوجيات التكيف مع تغير المناخ في النظم الغذائية المعرضة للمخاطر.

31- **القوة العاملة:** كجزء من خطة تنفيذ سياسة تغير المناخ، سيقوم **البرنامج** باستثمارات موجهة في قوته العاملة لتحقيق أهداف هذه السياسة. ويشمل ذلك تعزيز قدرات الموظفين بشأن سياسة تغير المناخ، والتمويل المناخي، والبرامج الخاصة بالمناخ والمتعلقة بالمناخ؛ وتعيين موظفين متخصصين لديهم مجموعات مهارات تكميلية لتعزيز القدرات المناخية في الوظائف ذات الصلة على نطاق **البرنامج**؛ ووضع نموذج نشر لإتاحة الخبرة التقنية المتخصصة للمكاتب القطرية خلال فترات زمنية أقصر. وسيتم استعراض دورات التناوب وعقود التوظيف بهدف توظيف أفضل رأس مال بشري ممكن **للبرنامج** في مسائل تغير المناخ والاحتفاظ به وتدريبه. وستتم مواءمة الأنشطة المتعلقة بالقوة العاملة بموجب هذه السياسة مع استراتيجية ثلاثية المحاور بشأن "الشراء أو البناء أو

---

[45] أنظر الحاشية 33.

[46] سيعمل **البرنامج** أيضا على ضمان أن تشتمل استراتيجيات تدبير موارد الشراكات في المكاتب القطرية على فرص للتمويل المناخي لدعم تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية، حيثما يكون ذلك مناسبا.

[47] تتواءم سياسة تغير المناخ مع استراتيجية **البرنامج** بشأن الشراكات مع القطاع الخاص وجمع الأموال منه (2020-2025) (WFP/EB.2/2019/4-A/Rev.1).

[48] منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج**. 2023. *إستراتيجية العمل الاستباقي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج***.

[49] إعلان الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن الزراعة المستدامة والنظم الغذائية القادرة على الصمود والعمل المناخي.

الاقتراض"[50] لبناء القدرات الداخلية والحصول على الخبرات المواضيعية الخارجية وحشد الدعم من خلال عمليات الانتداب أو اتفاقات الشراكات الاحتياطية.

32- **البيانات والبحوث والأدلة:** سيعزز **البرنامج** أدواته التحليلية وقاعدة الأدلة لدعم التخطيط والاستثمار وصنع القرار في مجالات التكيف مع تغير المناخ، وإدارة المخاطر المناخية، وبرمجة القدرة على الصمود. واستنادا إلى نظم الرصد والتقييم للبرامج الخاصة بالمناخ والمتعلقة بالمناخ، سيعمل **البرنامج** على توليد البيانات والأدلة مع مجموعة واسعة من شركاء البحث لتوجيه التدخلات البرامجية وعمليات السياسات. وعند تصميم مشروعات خاصة بالمناخ على مستوى المجتمع المحلي، سيقوم **البرنامج** بجمع واستخدام البيانات الكمية والنوعية المصنفة بحسب الجنس والعمر لتحديد أولويات الأنشطة وسيستفيد من التحليلات الجنسانية القطرية والإقليمية الحديثة أو الجارية لزيادة مشاركة النساء والبنات، ولا سيما من الفئات المهمشة. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم **البرنامج** بتحديث استراتيجيته البحثية المتعددة السنوات بشأن تغير المناخ والأمن الغذائي، والتي تشمل تحليل التكلفة والعائد لمختلف خيارات التكيف وتقييمات أثر حافظة برامجه ومشروعاته. وسيعمل **البرنامج** على تعزيز التعاون القائم وإقامة شراكات جديدة في مجال البحوث وتوليد الأدلة. وبالترادف مع تنفيذ المشروعات، سيستخدم **البرنامج** قدراته في مجال التقييم والرصد والتقييم، بما في ذلك تقييمات الأثر والتقييمات اللامركزية، لتتبع النتائج في إطار مجالات الحصائل المبينة في هذه السياسة.

[50] يهدف برنامج شهادات التعلم المناخي التابع **للبرنامج** إلى تزويد موظفي **البرنامج** بالمعرفة والمهارات اللازمة للتفاعل مع الجهات المانحة والحكومات الوطنية بشأن البرامج المتعلقة بالمناخ.